المشهد

العدد 336 - السنة الثالثة عشرة - الإثنين 7 أكتوبر 2024 م الموافق 4 ربيع الثاني 1446 هـ

قالت العرب

وكأني أيتها الملكة من بطنك كالعصفور خرجت
هل عندك شك أنك جزء من ذاتي
وبأني من عينيك سرقت النار
و قمت بأخطر ثوراتي
أيتها الوردة والياقوتة والريحانة والسلطانة والشعبية والشرعية بين جميع الملكات

(نزار قباني)

عام على طوفان الأقصى .. ما وراء حسابات الربح والخسارة

ليست معركة النهاية الفاصلة بل مجرد جولة من جولات الصراع

دخول المسيرات فى معادلة القوة وظهور أنماط جديدة سيكون تأثيرها حاسماً فى المستقبل

احتمالات استمرار الحرب وتوسعها إقليمياً قائم وهو ما تسعى إليه قيادة حماس

مقاربة الحدود

ثانى الفرضيات التى يستند إليها هذا المنظور الجديد اهتم بالكشف عن حدود هذا الصراع، الجغرافية والسياسية، ويرى أن الحدود مقاربة مهمة لفهم الصراع وقواه المحركة. فمن ناحية، تلعب الحدود دوراً مهما فى تطور هذا الصراع وانحساره أو فى توسيع رقعته، وهذه الحدود ليست ثابتة أو جامدة، وإنما متغيرة، تتسع أحياناً، وتضيق فى معظم فترات الصراع لتتكثف على أرض فلسطين المحتلة حيث يدور الصراع بشكل يومي، وبمستويات مختلفة من الحدة والعنف، وحيث تتغير حدوده الجغرافية مع توسع الزحف الاستيطانى بشكل هادئ لترسم واقعاً جديداً يجرى تثبيته، رويداً رويداً. على هذا المستوى نرى صراعا على الحدود وعلى الوجود فى الوقت نفسه.

من ناحية ثانية، أن هذه الحدود لم يجر تثبيتها بشكل رسمي، والتطورات التى تحدث فى الواقع تبدل دائماً الحدود التى تُرسم على الورق. فالحدود التى تشكلت بعد حرب عام ١٩٤٨، من خلال مفاوضات رودس عام ١٩٤٩، لا تتطابق مع الحدود التى رُسمت على الخريطة المرفقة مع قرار التقسيم رقم ١٨١ الذى أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة فى نوفمبر عام ١٩٤٧. وتغيرت الحدود التى فرضتها خطوط الهدنة فى عام ١٩٤٩ فى حرب عام ١٩٦٧، باحتلال سيناء المصرية ومرتفعات الجولان السورية والقدس الشرقية والضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة، وبإقامة حزام أمنى فى الشريط الحدودى فى جنوب لبنان بعد حرب عام ١٩٨٢. وأعيد ترسيم هذه الحدود مرة أخرى بموجب مفاوضات السلام بين مصر وإسرائيل فى أعقاب حرب أكتوبر، وانسحاب إسرائيل من سيناء، وبموجب اتفاقيات أوسلو التى رسمت خريطة منحت للسلطة الفلسطينية أريحا فى الضفة الغربية وقطاع غزة، ثم القرار الذى اتخذه رئيس الوزراء العمالى إيهود باراك من جانب واحد بالانسحاب من جنوب لبنان فى عام ٢٠٠٠، بسبب ضربات المقاومة الفلسطينية والشيعية، وهو الانسحاب الذى عزز من نفوذ حزب الله، ثم انسحابها من جانب واحد أيضا من قطاع غزة فى عام ٢٠٠٥، فى عهد رئيس الوزراء الليكودى أرئيل شارون، وهو الانسحاب الذى عزز من نفوذ حماس فى القطاع.

ترتبط مقاربة الحدود أيضا بحدود التحرك العسكرى الإسرائيلى فى المنطقة وتهديداتها المتكررة أنها ستتعامل مع أى خطر يهددها فى أى دولة فى المنطقة، وأيضا بالحدود التى يمكن أن يصل إليها نشاط المقاومة الفلسطينية والقوى الداعمة لها، والتى كانت أحد الأسباب الرئيسية لظاهرة الإرهاب الدولي، خصوصاً بعد عملية ميونيخ التى استهدفت أعضاء البعثة الرياضية المشاركين فى دورة الألعاب الصيفية المقامة فى المدينة الألمانية فى صيف عام ١٩٧٢، واستهداف بعثات دبلوماسية إسرائيلية ومصالح إسرائيلية ويهودية فى مناطق مختلفة فى العالم، والتى أدت أحياناً إلى اشتباكات ومعارك فى مطارات فى أفريقيا وأوروبا والشرق الأوسط بين المقاتلين الفلسطينيين والوحدات الإسرائيلية الخاصة. أيضاً لم تعرف إسرائيل حدوداً فى حربها ضد الفلسطينيين وخصومها وضد أى تهديد لأمنها، فضربت المفاعل النووى فى العراق، وشنت غارات مستمرة على مقاتلين يهددونها فى سوريا واليمن ولبنان، وشنت أكثر من عدوان على مقر منظمة التحرير الفلسطينية فى تونس وفى الجزائر، علاوة على العمليات المتكررة التى استهدفت الداخل الإيراني، كان أحدثها اغتيال إسماعيل هنية رئيس المكتب السياسى لحماس فى مقر إقامته بطهران.

وعلى الرغم من إعلان الرئيس السادات فى خطابه أمام الكنسيت فى ١٩٧٧ أن حرب أكتوبر هى آخر الحروب، ومن الثابت إلى الآن أنها كانت فقط آخر حرب دارت بين جيوش نظامية وبين الجيش الإسرائيلي، لكن تبعتها حروب أخرى خاضها الجيش الإسرائيلى ضد تنظيمات فلسطينية مسلحة فى الضفة الغربية وفى غزة وفى لبنان، وامتدت إلى اليمن ضد الحوثيين فى جنوب البحر الأحمر ومع حزب الله فى لبنان فى عام ٢٠٠٦، وقد أحدثت هذه الحروب جميعاً تغييرات جذرية، وتشير الحرب الراهنة إلى احتمالات لأن تشهد المنطقة حروبا أخرى بين الجيش الإسرائيلى وجيوش نظامية، ربما تكون بدايتها فى تصعيد المواجهة العسكرية مع إيران ولا أحد يعلم أين يمكن أن تقف حدود هذه الحرب، فى ضوء الحشود العسكرية وتقاطعات المصالح الإقليمية والدولية، واستهداف مصالح للقوى الداعمة لإسرائيل فى المنطقة وخارجها.

ثمة نقطة أخيرة متعلقة بالحدود، تتصل بالقوى المنخرطة والمشاركة فى الصراع، وتتلاشى نتيجة لهذه القوى الحدود الجغرافية لتفتح الباب أمام نوع آخر من الحدود يتصل بالحدود السكانية والبشرية. فعلى الرغم من صمت الشارع العربى على ما ترتكبه إسرائيل من فظائع ضد المدنيين فى غزة وفى لبنان وفى سوريا، إلا أن هذه الفظائع ستؤدى على الأرجح فى لحظة ما إلى انفجارات جماهيرية واسعة فى البلدان العربية إذا لم تتمكن القوى الدولية من كبح جماح اليمين المتطرف فى إسرائيل. ويتصل بهذه النقطة الميل المتكررلتصاعد المواجهات المسلحة التى تندلع فى خضم هذا الصراع مع تورط قوى عالمية كبرى واحتمال حرب عالمية نتيجة لذلك من الصعب التنبؤ بحدودها ومساراتها. إن رفع حالة التأهب النووى بين القوى الكبرى فى حرب ١٩٧٣، وكذلك الحديث المتكرر منذ بدء الحرب فى غزة عن احتمالات نشوب حرب عالمية ثالثة من المرجح أن تكون حرباً نووية مدمرة لمناطق كثيرة فى العالم نتيجة تدخل القوى الكبرى من أجل حسم الصراع لصالح أى من طرفيه، يشير إلى مدى مركزية هذا الصراع وخطورته، ويزيد من الضغوط على القوى الدولية لكبحه لمنع تصاعده إلى مواجهة عالمية شاملة.

التسوية المرحلية والحل التاريخي

الفرضية الثالثة للمنظور الجديد ترتبط بمحدودية فرص التوصل إلى حل تاريخى للصراع، مع وجود إمكانية للتوصل إلى تسويات مرحلية تؤدى إلى تحولات استراتيجية قد تفتح الباب أمام احتمالات مختلفة لمثل هذه التسوية التاريخية، إذ شهد الصراع منذ حرب ١٩٤٨، تحولات استراتيجية كشفت الحدود الممكنة لتصورات الأطراف، ففى كل الحروب التى نشبت مع إسرائيل، اختلفت دائماً حسابات الحقل عن حسابات البيدر. فحرب ١٩٤٨ التى شاركت فيها جيوش أربع دول عربية انتهت إلى حدود أقيمت وفق خطوط الهدنة التى جرى تثبيتها فى اتفاقيات رودس، ودولياً من خلال القرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن الدولى فى أعقاب حرب ١٩٦٧، والذى دعا إلى انسحاب إسرائيل إلى حدود الرابع من يونيو، وأكدتها القرارات الأممية اللاحقة. وأثبتت هذه القرارات أن النيران هى التى رسمت الحدود بين إسرائيل وبين الأطراف العربية، وليست القرارات الدولية ولا الأطماع الإسرائيلية أو الطموحات العربية.

استندت استراتيجية القوى الاستعمارية الكبرى تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية وحرب ١٩٤٨، إلى عدة مرتكزات لحماية المصالح الغربية فى المنطقة التى تشكلت الخريطة السياسية لبلدانها فى الفترة التالية للحرب العالمية الأولى مباشرة. أولى هذه المرتكزات هى حماية وجود إسرائيل وأمنها، من خلال ضمان تفوقها العسكرى على أى تحالف محتمل من خصومها العرب، وحكمت هذه المرتكزات التى ورثتها الولايات المتحدة الأمريكية، الميزان العسكرى فى المنطقة منذ خمسينات القرن الماضي، إلا أن المنطقة شهدت فى السنوات الماضية تحولات استراتيجية ارتبطت بالتحولات الدولية، ساهمت فى تعديل ميزان القوة الشاملة فى مواجهة إسرائيل وحلفائها. كما طرأت تغيرات جذرية على مفهوم الحرب وأساليب إدارة الصراع، أثرت فى المسارات المرسومة للصراع من قبل أطرافه الفاعلة، على نحو أثبت إلى حد كبير ارتباط قرار الحرب والسلام بالتحولات السياسية الداخلية من ناحية، وبالتحولات فى النظام الدولى الذى يشكل سقفا لما يمكن أن يصل إليه الصراع من ناحية أخرى.

ثمة شيء ثابت على الرغم من هذه التحولات، هو غلبة منطق إدارة الصراع على منطق حسمه أو حله. وصدرت تقارير فى عام ١٩٩٢، مواكبة لانعقاد مؤتمر مدريد للسلام فى الشرق الأوسط فى أعقاب حرب الخليج عام ١٩٩١، أشارت إلى أن الإدارة الأمريكية فى عهد الرئيس جورج بوش الأب، لا تعمل على حل هذا الصراع وإنما تعمل على استمراره وتعزيز قدرتها على إدارته، رغم الضغوط غير المسبوقة التى مارستها على رئيس الوزراء الإسرائيلى المتشدد اسحق شامير للمشاركة فى المؤتمر الذى دعت إليه واشنطن كمحاولة لحل الصراع الرئيسى فى المنطقة، أملاً فى التوصل إلى ترتيبات أكثر استقراراً لأمن المنطقة. لكن ليس من الواضح إذا كان هذا نابعا من رغبة أمريكية لاستمرار الصراع الذى يحقق مصالحها، أم أنه ناتج عن إقرارها بحقيقة أن هذا الصراع يستعصى على الحل؟

من الثابت من تحليل سياسات القوى الكبرى تجاه هذا الصراع أنه يجرى استغلاله لتحقيق مصالح قد تكون متعارضة لهذه القوى، وتشير دراسات تاريخية موثقة إلى الدور الذى لعبته فرنسا فى تعزيز القدرة العسكرية للعصابات الصهيونية فى فلسطين تحت الانتداب، لزعزعة النفوذ البريطانى فى فلسطين والأردن ومن أجل تعزيز هيمنتها الاستعمارية على منطقة الشام، وهو الدور الذى استمر بعد قيام إسرائيل، إذ كانت فرنسا هى الداعم الرئيسى للدولة الوليدة استراتيجياً وعسكرياً، ومن الثابت أيضاً أن فرنسا هى من دعمت البرنامج النووى الإسرائيلي، وكانت إسرائيل شريكة لها ولبريطانيا فى العدوان الثلاثى على مصر فى عام ١٩٥٦ والتى عارضتها الولايات المتحدة. ولم تسمح الإرادات المتصارعة فى المنطقة وتوازن القوى السائد بالوصول إلى لحظة تتمكن فيها أى من هذه القوى من حسم الصراع لمصلحتها، ولم تمتلك القيادات الشجاعة للإقدام على اتخاذ قرارات مصيرية قد تغير معادلته، والقتل قد يكون مصيرها إذا فعلت ذلك كما يتضح من مصير الرئيس السادات ومصير رابين.

يُزيد من تعقيد الصراع وعدم القدرة على اتخاذ قرارات تستجيب للتحولات فى البيئة الاستراتيجية الدولية والبيئة السياسية الداخلية، تعدد اللاعبين المنخرطين فى الصراع وانخراط أطراف من غير الدول فيه، بظهور جماعات المقاومة المسلحة من الفلسطينيين وفى دول أخرى ودخول لاعبين آخرين من المنطقة نتيجة لدوافع دينية وعقائدية، الأمر الذى أضاف تعقيداً على ميزان القوة الذى يضمن أمن إسرائيل، وتشابك قضايا المنطقة مع هذا الصراع حسبما كشفت المفاوضات الخاصة بالبرنامج النووى الإيرانى وقدراتها الصاروخية والعسكرية. كذلك أثرّت التحولات فى أساليب الحرب، على ميزان القوى مع انخراط جماعات مسلحة غير الجيوش النظامية ودخول المسيرات والصواريخ فى معادلة القوة، وظهور أنماط جديدة مثل الحروب منخفضة الشدة وحرب العصابات والحروب غير المتكافئة، والتى أكدت الحرب الراهنة أن تأثيرها سيكون حاسماً فى المستقبل خصوصاً إذا ما ساهمت فى تعزيز الردع. ورغم تلك التغيرات، يظل نمط الاستراتيجية المتبعة، وما إذا كانت دفاعية أم هجومية، هو المسألة الحاسمة. ومن الملاحظ، حدوث توسع فى الانتقال من الدفاع إلى الهجوم أو من الهجوم على الدفاع، إذ بات هذا الانتقال سمة مشتركة للمنخرطين فى الصراع، فلم يعد هناك طرف يتبنى استراتيجية دفاعية طول الوقت، كما أن الدفاع لا يقتصر فقط على الحروب والصراعات المسلحة وإنما يمتد إلى الأدوات التى تستخدمها الدول وفى مقدمتها الوسائل السياسية والدبلوماسية.

التناقضات الحاكمة للصراع وآفاق التحرر العالمي

الفرضية الرابعة والأخيرة تتعلق بضرورة التحليل المستمر للتناقضات الحاكمة للصراع والتى تشهد تغيرات مستمرة لارتباط كثير منها بالتناقضات الداخلية والتناقضات الإقليمية. والملاحظ هنا أنه لم يعُد هناك ثبات فيما يعد تناقضاً رئيسياً وفيما يعد تناقضات ثانوية، إذ تختلف رؤية هذه التناقضات بالرؤى الأيديولوجية للأطراف المختلفة وبالتصورات للصراع. ويساعد تحليل التناقضات فى تحديد طبيعة الصراع وفرص حله أو تسويته. وعلى الرغم من وجود توافق دولى عام على أن حل الدولتين هو أساس تسوية الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، إلا أن هذا فرص هذا الحل كانت تتآكل نتيجة لسياسات الاستيطان الإسرائيلية التى تقلص مساحة الأرض التى ستقام عليها الدولة الفلسطينية المنشودة، فضلا عن عدم وجود تواصل جغرافى بين الضفة الغربية وقطاع غزة، كما أظهر موقف إدارة ترامب (٢٠١٦-٢٠٢٠).

أن الالتزام الدولى بهذا الحل قابل للتغير، لصالح حل الدولة الواحدة، كذلك أثرت هذه الحرب على موقف القوى المختلفة فى إسرائيل وتعزيز رفضه مهما تكن الضغوط الدولية.

وكانت منظمة التحرير الفلسطينية، هى أول من وضع حل الدولة الديمقراطية الواحدة، كأحد الحلول المتصورة للصراع فى عام ١٩٧٤، لكن هذا التصور قوبل بمعارضة من الأحزاب الصهيونية الرئيسية التى تتمسك بفكرة أن إسرائيل دولة يهودية، والتى تخشى من تعاظم القوة النسبية للفلسطينيين الذى سيتفوقون ديموجرافيا على السكان اليهود، الأمر الذى دفعهم إلى قبول حل الدولتين لضمان النقاء اليهودى للدولة، وهذه المخاوف هى السبب الرئيسى الذى دفع القيادات فى إسرائيل إلى عدم الإقدام على ضم الضفة الغربية وشجعتهم على الانسحاب من قطاع غزة، وقبول تسوية تقوم على حل الدولتين، الذى يحقق الفصل بين الجماعتين القوميتين، اليهودية الإسرائيلية والفلسطينية العربية. غير أن تطور النظام السياسى فى إسرائيل ومنح حقوق مواطنة للفلسطينيين الذين بقوا فى حدود الدولة التى أقيمت بعد حرب ١٩٤٨، بعد فرض الجنسية الإسرائيلية، وتطورهم نتيجة لانخراطهم فى الحياة السياسية للدولة، كشف عن مسار آخر لتطور الدولة فى اتجاه الدولة ثنائية القومية، وقد ترتب على هذه التجربة بروز تناقض فى المصالح بين الأقلية الفلسطينية فى الداخل وبين فلسطينيى الضفة الغربية وغزة، رغم التضامن مع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وأصبح هناك نوع من التماهى مع مصالح الدولة الإسرائيلية فى الحرب الراهنة ضد حماس وفصائل المقاومة الفلسطينية فى غزة وحزب الله فى جنوب لبنان.

كذلك أصبح التناقض بين السنة والشيعة، والتناقض بين نظم الحكم فى كثير من الدول العربية وبين تيارات الإسلام السياسى بصيغتيه السنية والشيعية تناقضاً رئيسياً يسبق التناقض مع إسرائيل ومشروعها فى المنطقة، وبات هذا التناقض عاملاً رئيسياً فى تشكيل مواقف أطراف عربية رسمية وغير رسمية فى الحرب التى أطلقت عملية «طوفان الأقصى» شرارتها، ومن المحتمل أن تؤدى هذه المواقف إلى تحالفات جديدة ناشئة لكن لم تتبلور شروطها الموضوعية بعد، لكن تعمل قوى كثيرة على إنضاجها. ولم يكن هذا هو التناقض الوحيد الذى كشفته الحرب، إذ كشفت عن تناقض آخر ناشئ داخل إسرائيل قبل الحرب، ومستمر على ما يبدو، ولم يساعد الخطر المتصور الذى تشكله حماس وحزب الله على التخفيف من حدته، ويرى إيلان بابيه، أحد أبرز تيار المؤرخين الجدد اليهود، والمعادى للصهيونية والداعم للحقوق الفلسطينية، أنه تناقض بين «دولة يهوذا»، التى تريد أن تكون إسرائيل أكثر تديناً وتعصباً وتسعى لفرض حكم ثيوقراطي، وبين «دولة إسرائيل» التى يدافع عنها الإسرائيليون الأكثر علمانية، والتى تستند إلى قوانين أساسية تتماشى مع دساتير الدول الديمقراطية، والتى سعت حكومة نتنياهو إلى الانقلاب عليها، مما تسبب فى احتدام الصراعات الداخلية التى كانت تتصاعد قبل «طوفان الأقصى»، ويستبعد بابيه، أن يؤدى حسم الصراع الداخلى لصالح إسرائيل الديمقراطية إلى تغيير موقف اليهود من الفلسطينيين، أو من السياسات الاستعمارية تجاههم، وأن الطريق الوحيد لتغيير هذه الموقف والسياسات هو الضغط الخارجى على إسرائيل.

على الرغم من أن هذا الاحتمال كان بعيداً، على ما يبدو، فى ضوء الدعم الدولى الذى حظيت به إسرائيل فى بداية الحرب، رغم الجرائم البشعة التى ارتكبتها ضد المدنيين الفلسطينيين، إلا أن القوى الدولية الداعمة لإسرائيل، بما فى ذلك الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين وضعت قيوداً على الطموحات الإسرائيلية والأهداف العليا التى كانت تسعى لتحقيقها خلال الحرب، وفى مقدمتها تنفيذ سيناريو تهجير الفلسطينيين من غزة إلى سيناء المصرية، رغم تأييد البعض فى هذه الدول لمثل هذا الحل على أنه يوفر حلا مستداما لمشكلة غزة، ومن المحتمل أن تضطر هذه القوى إلى زيادة الضغط على حكومة نتنياهو لوقف الحرب، لكن من شأن هذه الضغوط أن تشجع المزيد من القوى التى تسعى للقضاء على إسرائيل إلى التشدد، الأمر الذى يزيد من فرص القوى الأكثر تشدداً فى إسرائيل، وبالتالى يزيد من احتمالات استمرار الحرب وتوسعها إقليمياً، وهو ما تسعى إليه قيادة حماس من أجل تكثيف الضغوط الخارجية على إسرائيل على نحو يؤدى إلى انهيار تماسكها الداخلي، وما ينطوى عليه ذلك من احتمالات لتغييرات.

بقلم: أشرف راضي

إسماعيل عليه السلام فى التوراة (٢)

د. عبدالكريم الحجراوي

يحكى سفر التكوين عن هروب السيدة هاجر المصرية من السيدة سارة بسبب التعذيب الذى تعرضت له، لكن ملاك الرب يتلقى هاجر فى طريق هروبها ويطلب منها العودة قائلًا «عُودى إلى مولاتك واخضعى لها» ويبشرها بأنه سيكثر نسلها «لأكثرن نسلك فلا يعود يحصى» ويخبرها ملاك الرب أنها ستلد ولدًا وسيكون اسمه «إسماعيل» أى الله يسمع لأن الرب سمع صوت شقائك.

تواصل التوراة رسم صورة لهذا الطفل الذى ستنجبه بأنه سيكون - أى إسماعيل - إنسانًا وحشيًا يعادى الجميع والجميع يعادونه، ويعيش مستوحشًا متحديًا كل إخوته.

ويلاحظ فى هذه النبوءة التوراتية تشويهها المتعمد لإسماعيل عليه السلام وصفه بالوحشية والعنف، وما هو ينسحب بالضرورة وفقًا لهذه النبوءة على أبنائه من العرب (المستعربة) نزع للإنسانية عنهم يسهل من عمليات الإبادة ضدهم كلما سنحت لهم الفرصة لفعل ذلك.

كما أن فى نص التوراة تقليل من شأن إسماعيل بوصفه ابن لخادمة أو جارية مما يحط من شأنه أمام إسحاق ابن سارة «عُودى إلى مولاتك واخضعى لها». فإذا كان ليس بإمكان اليهود إنكار أبوه إبراهيم لإسماعيل؛ نجدهم يضعونه فى مرتبة أدنى بشكل عنصرى فج ويوصف بالوحشية لكى يجرد من كل صفات الإنسانية، وهذه التشويه لأنبياء الله ليس بغريب على النص التوراتى الموجود حاليًا.

وتشير بعض المصادر إلى أن هناك تحريفا جرى فى ترجمة النص العبرى حول نبوءة إسماعيل فبدلًا من أن تترجم بأن إسماعيل «سيكون إنسانًا قويًا» ترجمت بأنه سيكون «إنسانًا وحشيًا» ولعلك تلاحظ معى عدم التجانس والتناقض بين الإنسانية والوحشية، فكلمة إنسان مشتقة من الأنس ومن الونس لإيناس البشر للأرض. فيما كلمة وحشى تدل على التوحش والنفور، فمن الممكن من الممكن أن يكون الشخص إنسانًا وفى الوقت ذاته قويًا، بينما التوحش والإنسانية لا يجتمعان.

ينتقل سفر التكوين بعد ذلك إلى أن مولد إسماعيل عليه السلام جاء وإبراهيم عليه السلام فى عمر السادسة والثمانين، ويخبر الله إبراهيم حسبما هو فى التوراة أن ابنه إسماعيل سيكون ولدًا مباركًا «أما إسماعيل فقد استجبت لطلبتك من أجله، سأباركه حقًا، وأجعله مثمرًا، وأكثر ذريته جدًا، فيكون أبًا لأثنى عشر رئيسًا، ويصبح أمة كبيرة»، لا ينسى سفر التكوين التأكيد رغم هذه المباركة لإسماعيل أن تشير إلى تفضيل إسحاق عليه «غير أن عهدى أبرمه مع إسحاق الذى تنجبه لك سارة فى مثل هذا الوقت من العام من السنة القادمة». وامتثالا لأوامر الله يقوم سيدنا إبراهيم فى التاسعة والتسعين من عمره بختان نفسه وابنه إسماعيل ابن ثلاث عشرة سنة.